التجار هو الرفض اذ اقترح بلسان الحاج راغب العلمي الغاء البند الخاص باعادة ٢٥٪ من قيمة ما يصدر من الحمضيات، والبند الخاص بمرتبات الموظفين في الخارج . وقد « فند » المقترحات التي تقدمت بها اللجنة ورد عليها بندا بندا ، واشار الى أن « الارتفاع العام بالاسعار في قطاع غزة هو ارتفاع يسود العالم كله » . ودافع عن وجود السلع الكمالية قائلا « لوجود السلع الكمالية بالسوق أهمية تمليها ضرورة توفير لقمة العيش لعمال المحال التجارية والحمالين وسائقي التاكسي ممن يؤدون خدمات عامة لزوار القطاع » . وكأن جميع السكان هم حمالون وسائقو تاكسي ! ولم ير صاحب الرد في « الاستيراد بدون تحويل عمله » الا « وسيلة لاسترداد مدخرات المغتربين لاعاشة أسرهم وتشغيل العديد من الايدي العاملة فيما يقومون به من مشروعات زراعية وانشائية .. » . ولم يتحرج من القول بأن مشكلة الغلاء لا حل لها عندما قال « لو خصصت كل الميزانية النقدية لاستيراد المواد الغذائية ومواد البناء لما سدت احتياجات القطاع » . وكذلك فقد رفض مقترحات اللجنة بتخصيص ١٠٪ من المساحة لزراعة الخضروات عليها « لان ادارة الاوقاف روت اراضيها واشترطت على المستأجرين زراعة الخضراوات فقط » . وأما عن نقص الحمضيات في سوق الحمضيات ، فقد رد نافيا هذه الحقيقة لانه « لا يمكن تصدير جميع ثمار الحمضيات بسبب مخالفة بعضها للمواصفات اللازمة للتصدير [وبالتالي] يضطر المصدر الى طرح ما لا يمكن تصديره للبيع في السوق المحلي ... واذا كان من نقص في المعروض فان المحصول المنتظر للعام القادم سيزيد ، مما سيترتب عليه زيادة كمية ما سيطرح في السوق » . وهكذا بشكل طبيعي ، وكأن زيادة انتاج الحمضيات ستمنع المصدرين من تصدير الزيادة . واما بشأن احضار ١٠٪ من مرتبات العاملين في الخارج « فهنالك توصية بهذا الموضوع عند الحاكم الاداري منذ اربعة اشهر » واما لماذا لم يبت بهذه التوصية ، فلم يجب . وزيادة في الطمأنينة فقد اعتبر « مقترحات اللجنة ، مجرد توصيات يوصي المجلس التنفيذي بدراستها وتطبيق الصالح منها او ما يتفق مع المصلحة العامة ، أو ما يمكن تحويره نتيجة للدراسة بعد مراعاة جانب التنفيذ العملي وامكان التطبيق » ، وانهى كلامه بالحديث عن جهود الادارة (٥١) . وهنا رد أحد اعضاء المجلس التشريعي قائلا « الادارة تبذل مجهودا ... ولكن هذا المجهود يضيع قبل ان يصل الى المواطن والمستهلك بدليل وجود ارتفاع في الاسعار » (٥٢) .

والمعنى الوحيد ، لكلام هذا العضو ، والذي لا يقبل تفسيرا آخر ، هو ان الادارة تبذل جهودا ولكن لصالح التجار ! واصبح قطاع غزة ، ككل ، عبارة عن سوق سوداء يتلاعبون بها ، حتى « المؤسسات المفترض ان تكون